ولو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطالب
ايا شاء لان المحالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة
خانية وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه وادعى
جحوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهور عليه
غائب فلو حاضرا وجحد المحالة ولا بينة كان
القول له وجعل جحوده فسخا فرع الاب او الوصي
اذا احتاج مال اليتيم فان كان خير لليتيم بان كان
الغائب املأ صح سيول اجنبية والام يجوز كالاب في مضاربة
الجوهرة قلت ومفاده عدم الجواز لو متساويا او تفاوتا يسيرا
وبه جزم في الخانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال
بالافيد والعقود انما شرعت للفائده انتهى

كتاب القضا

لما كان اكثر المنازعات تقع فيه
الدبون والمبايعات اعقبها بما يقطعها هو المد
وتقصر لغة الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع
المنازعات وقيل غير ذلك كما سبط في المطولات واركانه
ستة علمها من نظم ابن الغرس بقوله ۞ ۞ ۞ ۞
اطراف كل قضية حكمية ۞ بلوح بعدها التحقق
حكم ومحكوم هو له ۞ ومحكوم عليه وحاكم ومن
واهلية الشهادة اي اداءها على المسلمين كذا في
الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز
تقليده القضا ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي
من التحكيم وشرط اهليتها شرط اهلية فان
كلا منهما من باب الولاية والشهادة افرد لاعنا

ملتزمة

ولو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطالب ايا شاء لان المحالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة خانية وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه وادعى جحوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهور عليه غائب فلو حاضرا وجحد المحالة ولا بينة كان القول له وجعل جحوده فسخا فرع الاب او الوصي اذا احتاج مال اليتيم فان كان خير لليتيم بان كان الغائب املأ صح سيول اجنبية والام يجوز كالاب في مضاربة الجوهرة قلت ومفاده عدم الجواز لو متساويا او تفاوتا يسيرا وبه جزم في الخانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بالافيد والعقود انما شرعت للفائده انتهى

كتاب القضا

لما كان اكثر المنازعات تقع فيه الدبون والمبايعات اعقبها بما يقطعها هو المد وتقصر لغة الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع المنازعات وقيل غير ذلك كما سبط في المطولات واركانه ستة علمها من نظم ابن الغرس بقوله ۞ ۞ ۞ ۞ اطراف كل قضية حكمية ۞ بلوح بعدها التحقق حكم ومحكوم هو له ۞ ومحكوم عليه وحاكم ومن واهلية الشهادة اي اداءها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز تقليده القضا ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي من التحكيم وشرط اهليتها شرط اهلية فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة افرد لاعنا

ملزمة على القاضي والقضا ملزم على المحكم فلذا قيل حكم القضا يستغني عن حكم الشهادة انتهى كال والفاسق اهلهما فيكون اهلا له لكنه لا يقلد وجوبا وبأثم مقلده كقابل شهادته به يعني وقيد في القاعدية بما اذا غلب على ظنه صدقه فليحفظ درر واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروة فانه يجب قبول شهادته بزازية قال في النهر وعليه فلا يأثم القاضي بتولية القضا حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت كيجب يضعف فراجعه وفي معروضات المفتي ابي السعود طاوس فتح التاوي في قضاة زماننا في وجود العدالة ظاهرا ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة والعدم لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دنيوية ولو قضا القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا فلا يصح قضاؤه عليه لما تقرر ان اهلها اهل الشهادة قال المصنف وبه افتى مفتي مصر شيخ الاسلام امين الدين ابن عبد العال قال وكذا سيجعل العدو لا تقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية انهم برنقلها عندنا ويقضي النفاذ لو القاضي عدلا وقال ابن وهبان بحثا ان علم لم يجز واذ بشهادة العدول بمحضر من الناس جاز انتهى قلت واعتمده ۞ القاضي محب الدين في منظومته فقال

ولو على عدوه قاض حكم ۞ اذ كان عدلا صح ذا وانهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)